

القضية : ع-21-دد  
تاريخ القرار : 15 أفريل 2010

قرار  
أصدرت الهيئة الوطنية للاتصالات  
القرار التالي بين

المدعية : الشركة  
نائبها الأستاذ  
في شخص ممثلها القانوني الكائن مقره  
المحامي

من جهة

المدعى عليهما : 1- الوكالة التونسية للانترنات في شخص ممثلها القانوني الكائن  
محاميهما الأستاذة  
المحامية  
2- الشركة في شخص ممثلها القانوني الكائن مقره بحي

من جهة أخرى

بعد الإطّلاع على عريضة الدعوى المقدمة من طرف  
2010 والمرسمة بدفاتر الهيئة تحت ع-21-دد والتي ضمننتها تظلمها من نظام التدرج في الاسعار بحسب  
نسبة الاستهلاك الذي إعتدته المدعى عليهما في علاقتهما بمزودي خدمات الانترنات معتبرة أن ذلك النظام  
وما ترتب عنه من نتائج مخلا بقواعد المنافسة النزيهة وبأحكام الفصل الخامس من القانون ع-60-دد لسنة  
2005 المؤرخ في 18 جويلية 2005 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون ع-64-دد لسنة 1991 المؤرخ في 29  
جويلية 1991 المتعلق بالمنافسة والأسعار، وانتهت إلى طلب التصريح ببطلان إعتماذ نظام أسعار تفاضلي من  
طرف المدعى عليهما وتسليط العقوبات المناسبة عليهما.

وبعد الإطّلاع على رد الشركة الوطنية للاتصالات على الدعوى بتقريرها المؤرخ في 3 مارس 2010.

وبعد الإطّلاع على تقرير الأستاذة ايناس الفخفاخ نائبة

ردا على الدعوى.

وبعد الإطّلاع على الفصول 63 و65 جديد و67 جديد و68 جديد من مجلة الاتصالات.

وبعد الإطّلاع على مقر رئيس الهيئة المؤرخ في 21 جانفي 2010 والذي عين بمقتضاه السيد  
مقررا للقضية.

وبعد الإطّلاع على تقرير المقرر المؤرخ في 5 أفريل 2010 والمتضمن إعلام رئيس الهيئة بتوصله إلى حل رضائي للنزاع موضوع القضية.

وبعد الإطّلاع على اتفاقية الصلح المبرمة بين أطراف القضية بتاريخ 5 أفريل 2010.

وبعد الإطّلاع على مظاهرات الملف وعلى ما يفيد استدعاء الأطراف إلى جلسة يوم 15 أفريل 2010 وفيها حضر ممثل المدعية وطلب التصريح بامضاء الصلح، وحضر ممثل " وتمسك بنفس الطلب. وقررت الهيئة حجز القضية للمفوضة والتصريح بالقرار إثر الجلسة وفيها صرح علينا بالقرار الآتي نصه:

#### من حيث الشكل :

حيث رفعت الدعوى ممن له صفة ومصلحة واستوفت موجباتها الشكلية واتجه قبولها شكلا.

#### من حيث الأصل :

حيث أصبحت الدعوى تهدف بعد تحريرها إلى طلب التصريح بامضاء الصلح المبرم بين الأطراف بموجب اتفاقية الصلح الممضاة بينهم تحت إشراف مقرر القضية في 5 أفريل 2010.

حيث تضمنت الدعوى عند تقديمها تظلم العارضة الشركة بصفتها مزود خدمات أنترنات من نظام التدرج في الأسعار بحسب نسبة الاستهلاك الذي أعدته المدعى عليهما، مؤكدة أن ذلك النظام ينتج فارقا كبيرا في الأسعار المفوترة بين مزودي خدمات الأنترنات يصل إلى حد 71,42 بالمائة وهي ممارسة مخلة حسب دعواها بقواعد المنافسة النزيهة.

وحيث نازعت الوكالة التونسية للأنترنات بواسطة محاميتها الأستاذة في اختصاص الهيئة الوطنية للاتصالات معتبرة أن مجلس المنافسة يبقى الجهة الوحيدة المختصة بالنظر في معاينة ثبوت وجود إخلالات بالأحكام التشريعية والترتيبية المتعلقة بالمنافسة وطلبت أصالة التصريح برفض الدعوى لعدم الاختصاص واحتياطيا بعدم سماع الدعوى لتجردها عن كل مؤيد.

وحيث لاحظت الشركة أن نظام التدرج في الأسعار بحسب الاستهلاك حضي بموافقة جل مزودي خدمات الأنترنات عدا المدعية التي عارضته دون سبب مؤكدة أن الشبكة التعريفية المعتمدة دعمت مزودي خدمات الأنترنات ومكنتهم من استقطاب أعداد هامة من الحرفاء وانتهت إلى طلب التصريح بعدم سماع الدعوى.

وحيث عملا بأحكام الفصل 68 جديد من مجلة الاتصالات إرتأى مقرر القضية إجراء محاولة صلحية بعد أن تبين له من مظاهرات الملف وجود مؤشرات إيجابية للتفاوض حول الشبكة التعريفية موضوع النزاع، وحدد موعد 31 مارس 2010 كموعده للجلسة الصلحية وفيها حضر ممثلون عن الأطراف المتداعية وبعد مفاوضات ومداومات تم خلالها استعراض ومناقشة الحلول المقترحة تم التوصل إلى اتفاق حول نظام أسعار يعتمد التدرج حسب الاستهلاك على الصيغة التالية :

التعريف/ ميغابيت دون احتساب الاداءات	القسط بالميغابيت
70 دينار	من 0 إلى 2500 ميغابيت في الثانية
65 دينار	من 2501 إلى 5000 ميغابيت في الثانية
60 دينار	من 5001 إلى 7500 ميغابيت في الثانية
55 دينار	من 7501 ميغابيت في الثانية فما فوق

وحيث تجسيدا لذلك الاتفاق أمضى أطراف القضية إتفاقية صلح بتاريخ 5 أفريل 2010 حددت بموجبها الشبكة التعريفية المعدلة والتي سينطلق العمل بها بداية من غرة أفريل 2010.

وحيث ودون التفات إلى ردود المدعى عليهما عن الدعوى، فإن إمضاء اتفاقية الصلح تضع حدا للنزاع واتجه تفريعا على ذلك التصريح بذلك.

**ولهاته الأسباب وبعد المفوضة القانونية صرح بما يلي :**

قررت الهيئة الوطنية للاتصالات التصريح بإمضاء الصلح بين أطراف القضية بموجب اتفاقية الصلح المبرمة بينهم تحت اشراف المقرر بتاريخ 5 أفريل 2010.

**1- قبول الدعوى شكلا.**

**2- التصريح بعدم اختصاص الهيئة في النزاع المعروض.**

وصدر هذا القرار برئاسة السيد الحسومي زيتون رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات وبعضوية السادة:

محسن الجزيري:	نائب رئيس الهيئة
حسين الجويني:	العضو القار بالهيئة
منصر العامري	عضو
ابراهيم النافع:	عضو
محمد سيالة:	عضو